

التقرير اليومي

2007/1/12

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الأمريكية

المفاوضات مع إيران وسوريا حول العراق

الكلية الحربية للجيش الأميركي
بقلم أندرو تيريل

كانت الولايات المتحدة تكافح على مدى عقود لترسيخ سبل فعالة للتعامل مع إيران وسوريا، من دون أن يسفر ذلك عن حل صحيح وسهل. وفي السنوات الأخيرة، كان السؤال مؤطراً أحياناً: إذا كان علينا السعي لتغيير أنظمة هذين البلدين أو القبول بوجود الأنظمة الحالية ومحاولة تغيير سلوكهما من خلال الضغط السياسي والمفاوضات.

أما مؤخراً، فيبدو أنّ احتمال تغيير النظام قسراً قد استثنى في ظل كل الظروف الحالية والأكثر استثنائية، وذلك من قِبَل مسؤول إداري أساسي. وفي رد على سلسلة أسئلة للسيناتور روبرت بايرد، استخدم وزير الدفاع المعين روبرت غايتس جلسات الاستماع بمناسبة تثبيته ليؤكد لمجلس الشيوخ معارضته الشديدة للعمل العسكري ضد إيران وسوريا. وبالكد تكون هذه الشهادة مفاجئة بما أنّ تغيير النظام قسراً في العراق قد أدى الى عدد من التحديات التي كان يمكن حتى أن تظهر بطرق أكثر إثارة للجدل لو تم تطبيق تلك السياسة على إيران وسوريا.

فهل يعني هذا التحرك بعيداً عن تغيير النظام بأنّ علينا السعي الى تغيير سلوك النظامين السوري والإيراني؟ هل هناك أية قيمة لفتح قنوات إتصالات جديدة مع طهران ودمشق بخصوص العراق بما أننا قد قبلنا ضمناً بأنّ هذه الحكومات ستبقى موجودة لفترة من الزمن؟

ويبدو أنّ الخيار الدبلوماسي الذي يشمل سوريا وإيران يستحق البحث إذا ما أُسْتُخِمْ في سياق مبادرة إقليمية واسعة تشمل أصدقاءنا الإقليميين وحلفائنا، كما تشمل أعدائنا أيضاً. وأثناء التعامل مع كل من طهران ودمشق، علينا أن ندخل في المناقشات وأعيننا مفتوحة وننذكر بأنّ هؤلاء الأعداء خطيرون وغير موثوق بهم. ومع ذلك، فإنّ التواصل مع البلد العدو لا يُعد مكافأة له، وقد يكون عليك في بعض الحالات أن تشبك مصالحك معه. ففي أواخر الستينات، تعاونت الولايات المتحدة مع الإتحاد السوفياتي على إنشاء معاهدة الحد من الإنتشار النووي، لأنّ وجود عالم

مؤلف من عدد كبير من دول الأسلحة النووية لم يكن من مصلحة أي من الفريقين. ولم يكن التعاون حول هذه القضية يعني بأنّ موسكو وواشنطن كانتا مستعدتين لإغداد سيوفهما بسبب الاتفاق حول مجال واحد، إلا أنه كان يعني بأنهما كانتا مستعدتين للعمل حقاً حول قضية واحدة في حين يستمران بمعارضة بعضهما البعض بعمق على مختلف الأصعدة الأخرى. فإذا ما إختارنا التفاوض مع إيران وسوريا في ظل الظروف الراهنة، فعلى ذلك أن يكون قضية واحدة- مستقبل العراق. أما معارضتنا لبعض السياسات، كما في قضية البرنامج النووي الإيراني والجهود السورية للسيطرة على الحكومة اللبنانية، فإنها غير قابلة للتفاوض إلا إذا كنا سنفاوض على كيفية إنهائها.

فسوريا، إيران والولايات المتحدة بإمكانها جميعاً الإستفادة من عراق مستقر، وإنّ المناقشات حول هذا الموضوع يمكن أن تكون ذات قيمة إذا كانت طهران ودمشق قادرتين على وضع مصالحهما الذاتية حول هذه المسألة فوق المطالب لأجندة أوسع، حيث حرباً أهلية شاملة في العراق قد ينتج عنها ملايين اللاجئين، وسيتدفق عدد منهم نحو الحدود السورية والإيرانية، ومن المستحيل إغلاق هذه الحدود بشكل كامل. وفي بعض الحالات، قد يبقى بعض اللاجئين في البلدان الأجنبية المضيفة لسنوات إن لم يكن لعقود. وقد يكون البعض مسلحاً وغازباً- غاضبين من بعضهم وربما من الحكومة المضيفة، التي قد يكون عليها أن تفصل بين نزاعاتهم والسيطرة على قدرتهم بالتسبب بالمشاكل. كما أنّ سوريا وخصوصاً إيران لديهما عدد سكان من الأكراد الذين قد يجدوا عملية إستقلال كردستان العراق أمراً مثيراً للإهتمام بطريقة يمكن أن تعقد علاقتهم مع حكوماتهم. ثم أنّ سوريا عبارة عن مجتمع متنوع بشكل كبير، بحيث أنّ فئاته الطائفية قد تتأثر بعمق بسبب تصاعد الإضطرابات في العراق. وعلى مستوى آخر، فالعنف الشيعي العراقي الداخلي وكذلك الصراع الطائفي الجاري قد يستمر لوقت طويل جداً في ظل ظروف الحرب الأهلية. إنّ صعوبات كهذه قد تكون متوقعة لجهة خلق تحديات شديدة للإيرانيين الذين يحاولون شق طريقهم وسط الخلافات الباعثة على الشقاق. فالإرهاب بإمكانه إجتياز الحدود الإيرانية والسورية من الإتجاهين في ظل هذه الظروف.

إنّ المعارضين للتفاوض مع أعدائنا يستخدمون غالباً (وفي الواقع غالباً جداً) عبارة الإرضاء (سياسة التنازل). إلا أنه، في حالة إيران وسوريا، فإنّ هناك على الأقل إمكانية ما بأن تقوم هاتين الدولتين بالتجاوب مع ديبلوماسية شديدة عن طريق إرضائنا لأنهما قد تخسران أكثر في ظل عراق منهار، ولأنّ أسوأ شيء يمكن أن نقوم به بما يتعلق بمصالحهما على المدى الطويل هو غسل أيدينا من العراق وترك الدول الإقليمية (الصديقة والمعادية) تكافح للتغلب على كارثة متجلية ومنتشرة.

وفي حين قد تكون هذه السياسة غير مثمرة بالنسبة للولايات المتحدة، فإنها ستكون بمثابة الكارثة لكل الدول المجاورة للعراق، وهذه الدول تعلم ذلك بمستوى معين، حتى لو كانت هذه المعرفة غير منعكسة في خطاباتهم.

كما أنه إذا ما إختارت سوريا وإيران أن تكونا معوقتان، فقد تتعرضان لقدر بالغ من اللوم الإقليمي إذا ما تطورت حالة الفوضى في العراق. أما حالياً، فإنّ مقاربتهم للأمر غالباً ما تكون لوم الولايات المتحدة على كل شيء يشير بشكل خاطئ في العراق، ويجب أن ينتهي هذا. فسوريا بحاجة للتحكم بحدودها بشدة بمساعدة الولايات المتحدة والعراق، وإيران بحاجة لإستخدام نفوذها لدعم التسوية الوطنية العراقية، وكلا البلدين بحاجة للتعاون بشكل مكثف في جهود مكافحة الإرهاب. وقد لا تختار سوريا وإيران القيام بهذه الخطوات الهامة، لكن لا يجب السماح لهما بذلك لأننا كنا قد فشلنا بمواجهتهما ديبلوماسياً حول الآليات الدقيقة والمتوجبة المتوقعة منهما حول هذه القضايا.

أخيراً، وربما هذا هو الأهم، قد يكون علينا أن نتذكر بأنّ لدى أميركا حالياً 141,000 جندي في العراق يأخذون على عاتقهم مهمة صعبة للغاية ويتعرضون للإصابات في كل يوم يقومون فيه بمهمتهم. فإذا كنا سنطلب من هؤلاء الشباب البقاء للقتال لدورة ثالثة أو رابعة من الخدمة

العسكرية، فإنهم بحاجة للدعم بكل وسيلة من وسائل السلطة الأميركية المتوفرة، بما في ذلك ديبلوماسية خلاقية وشديدة.

وقد يشعر السوريون والإيرانيون بالحاجة الى تفقد جيوبهم وعد أصابعهم بعد كل جولة تفاوض مع الولايات المتحدة، لكن يجب أن تستمر هذه المفاوضات بالتقدم. كما أن المفاوضات مع إيران وسوريا، حتى لو كانت ناجحة، فإنها لن تغير من الصعوبات في العراق. لكن إذا كانتا قادرتين على جعل الأمور أفضل لجنودنا وللعراقيين، على الأقل، فعلياً أن نكون مستعدين للسير قدماً بهذه الجهود.

الحساب

بقلم فؤاد عجمي
تقرير الأخبار الأميركية
7 كانون الثاني 2007

كان هناك جنوح للإيذاء مع سبق الإصرار والترصد عند المشنقة، كما كان هناك عدالة. فصدام حسين قسم العراقيين والعرب- وآخرين- عندما كان حياً ويوم إعدامه. ففي أفضل المجتمعات الإنسانية العامة، كان يمكن لمنفذي الإعدام بصدام أن يكونوا "موضوعيين ومجردين"، وكانوا سيعطون الحدث الإحترام الذي يستحقه. لكنه كان صدام، الطاغية الذي أثار ضجة كبيرة بسبب إرهابه في طول الأرض وعرضها. وكان رئيس الوزراء، الذي أصبح في السلطة والاتي من منظمة سرية شيعية، مصمماً على وضع نهاية مناسبة لصدام حسين. إلا أن الحقيقة الحقة هي أن الإعدام كان عقاباً عادلاً بسيطاً وواضحاً. فالرجال ليسوا ملائكة والديكتاتور حصدا ما زرع.

لقد أساءت الوصاية الأميركية في بغداد تقدير المالكي، فهناك صلابة في هذا الرجل أكثر مما توهم قادتنا العسكريون وديبلوماسيينا. فهو على خلاف نظرائه في الصف السياسي، لا يتحدث بكلمة إنكليزية واحدة. ولم يلجأ، في الواقع، أو يتوجه مطلقاً للأميركيين، كما أنه لم يثق بهم تماماً. وقد تمت إزاحة سلطة إبراهيم الجعفري من منصبه بضغط أميركي في ربيع السنة الماضية. ورغم أنه إستفاد من ذلك، فإن هناك خاصيات في شخصية المالكي تثير الشبهات بحيث أنه قد يعاني من نفس المصير. فالمذكرة التي أرسلها ستيفن هادلي مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض لم تكن مساعدة، التي أعلن عنها في تشرين الثاني الماضي. إذ تساءل هادلي عن قدرة المالكي على كبح الميليشيات الشيعية والسيطرة عليها.

كما كانت السلطة الأميركية قد راهنت بشدة على مصالحة المتمردین السنة، وقرأ المالكي ذلك بصفته ترفلاً للسنة العرب.

رد الفعل السنّي: لقد قيل مؤخراً في معاقل السنة في العراق وفي العواصم العربية بأنّ الشكل الذي تم به الإجهاز فوراً على الديكتاتور فجراً، وفي اليوم الأول من عيد الأضحى، كان سيئاً. إلا أنّ هذه الاحتجاجات أتت من أشخاص لم يذرفوا دمعة واحدة على الإطلاق على ضحايا صدام. فولاءاتهم وراثية تعود الى الأجداد: تحركها الكراهية للشيعية والمعاداة للتقائية للأميركيين من دون تفكير.

وقد حصل أمر كبير يجدر التسليم به، وهو عندما قام المالكي بتذليل توقيعه على عقوبة الإعدام. فالحكام السنة كانوا، وعلى مدى عقود، يطاردون المتمردین الشيعية في الأراضي العربية؛ فصدام نفسه أعدم بعض الرجال العظماء الذين لهم مكانة ومنزلة في المؤسسة الدينية الشيعية. ففي نيسان 1980، وفي عمل لا يزال تستذكره الأكثرية الساحقة من الشيعة برعب، تم إعدام آية الله محمد باقر الصدر، الشخصية البارزة العظيمة في المؤسسة الدينية الشيعية، من قبل

نظام صدام- الى جانب أخته بنت الهدى، الكاتبة والشاعرة الموهوبة والمرهفة الحساسة. وأصبح الصدر الشهيد الأعظم للشيعة العراقيين، ويقال بأنه كان الوحي المفكر الذي يقف خلف حزب الدعوة الذي ينتمي إليه المالكي. وكان إعدام صدام عبارة عن الوفاء بالعهد للرجل المحبوب. وبالنسبة للمؤمنين الشيعة، فإنّ العدالة كانت بطيئة.

لقد إستلزم الأمر حرباً خارجية لقطع رأس النظام المستبد والظالم في بغداد، هذا صحيح. إلا أنّ الحكم الذي تم كان حدثاً للعراقيين. وفي ذلك الصباح في بغداد، بعد ثلاث سنوات من سوقه الى العراق خارج حفرة، أصبح صدام حسين وجهاً لوجه أمام العقاب والأذية التي أورثها للعراقيين. فهؤلاء الرجال الراغبين بالانتقام الساخرين منه لحظة سقوطه من أرضية المشنقة، كانوا على الأرجح أطفال عهده الإرهابي القاسي.

الولايات المتحدة وأوروبا في مواجهة طهران

بقلم دانييل دومبي (لندن) و غاريت سميث (طهران)

فايننشال تايمز

9 كانون الثاني 2007

تسعى الولايات المتحدة وأوروبا لزيادة الضغط على إيران على خلفية برنامجها النووي المثير للجدل على أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي في الشهر الماضي، الذي أعلن أن كل أنشطة طهران النووية، تقريباً، غير شرعية.

أما إحدى الإجراءات، فهي قائمة من عقوبات يفرضها الإتحاد الأوروبي على إيران، كل عقوبة لها ثمن محدد وكان خافيير سولانا قد صاغها قبل سنة. وتتضمن هذه القائمة إتخاذ إجراءات صارمة محتملة على القروض الخارجية للشركات المتعاملة مع إيران والإعلان عن حظر رسمي على تسليح إيران.

وفي نفس الوقت، يبدو أنّ نظام الأمم المتحدة الجديد- الذي إستلزم أشهراً من المفاوضات في نيويورك- قد فاجأ بعض الأفرقاء في القيادة الإيرانية، مع ظهور خلافات حول كيفية الرد. فبعد فترة من تزايد النفوذ الإقليمي لإيران بكلفة متدنية نسبياً، ترى طهران الآن تواجه عزلة أكبر.

قال أحد المطلعين داخل النظام الإيراني بأنه لا مجال لأن تقبل إيران بالقرار الدولي في غضون 60 يوماً كحد أقصى، وبأنّ طهران ستمضي قدماً بخططها لتوسيع عدد أجهزة الطرد المركزية في محطة الأبحاث النووية في ناتانز.

إلا أنّ البراغماتيين في طهران أصبحوا أكثر جرأة بتصاريحهم بسبب قلقهم من القرار الدولي، وبسبب تراجع الرئيس أحمدني نجاد في إنتخابات الشهر الماضي. "لقد تحول المزاج لكن السياسة لم تتحول بعد، قد يكون هناك فرصاً جيدة في مقاربة القيادة لكن ليس عاجلاً".

وفي كانون الأول، إترف وزير النفط الإيراني بأنّ لدى طهران مشكلة بتمويل مشاريع النفط، وهو ما يُعتبر إقراراً نادراً بالكلفة الإقتصادية لبرنامج إيران النووي المثير للجدل.

وعلى كل، فإنّ ألمانيا، التي تتراأس حالياً رئاسة الإتحاد الأوروبي، لديها تحفظات حول القيام بعقوبات أكبر. "إنّ السياسة المسؤولة تكون بالبحث بكيفية إرجاع الأمر الى العملية السياسية بدلاً من درس سبق القيام بعقوبات أخرى"، قال الدبلوماسي الأوروبي.

الكونغرس وميزانية الدفاع

بقلم مايكل موران

مؤسسة العلاقات الخارجية

4 كانون الثاني 2007

- 1- كيف سيتصرف الكونغرس الجديد بقيادة الديمقراطيين؟
- 2- كيف يتصل هذا الأمر بالنقاش حول بنية وحجم الجيش الأميركي؟
- 3- كيف سيرهق ذلك ميزانية وزارة الدفاع للعام 2008؟

كيف سيتصرف الكونغرس الجديد بقيادة الديمقراطيين؟

عبر صناع القانون من الحزبين في الكونغرس عن خوفهم من زيادة حجم المطالب الإضافية وتكرارها. وقد أضاف جون ماك كابين فقرة الى قانون التفويض الدفاعي للعام 2007 يجبر فيه الإدارة على وضع مطالب مستقبلية كهذه من خلال قنوات طبيعية.

ومنذ الفوز بالكونغرس في تشرين الثاني 2006، كان الديمقراطيون قد عبّروا عن إهتمامهم برؤية تكاليف الحرب عرضة لإشراف إجراءات الميزانية العادية، والتي تتضمن جلسات إستماع أكثر ومراقبة أشد. وقد أشارت مجموعة دراسات العراق في الشهر الماضي الى أنّ "الحرب هي في سنتها الرابعة وبأنه لا يجب المراوغة للتملص من إجراءات الميزانية المنتظمة، إذ يجب تقديم طلبات تمويل الحرب في العراق بوضوح أمام الكونغرس والشعب الأميركي".

ويعرض بيدل، وهو زميل مشارك كبير في مؤسسة العلاقات الخارجية الى أنّ "هناك خيار بالنسبة للديمقراطيين لإنتقاد الإدارة سياسياً مرة أخرى بسبب إدارتهم لجهود الحرب من دون الظهور بمظهر المؤيد للهزيمة". وإنّ معارضة آلية التمويل المشبوهة هذه هي إحدى الطرق للقيام بذلك". لكن حتى بما يتعلق بهذا الأمر، فإنّ البعض يقول بأنّ الخطر السياسي يكمن هنا. ويعرض جون كيلر، محرر صحيفة تتعاطى الشؤون العسكرية بأنّ الديمقراطيين قد يتراجعون في النهاية عن القيام بأي شيء قد يفسر كقطع التمويل عن الجنود العاملين في زمن الحرب.

وكيف يتصل هذا الأمر بالنقاش حول بنية وحجم الجيش الأميركي؟

مهما حصل بخصوص مقترحات الإنفاق الإضافية، فإنّ حدود المعركة حول الأولويات المستقبلية للجيش تصبح أوضح. إنّ النقاش العقائدي الأساسي ينتشر بقوة منذ أن أدت أحداث 9/11 الى إقحام برامج التقنية العالية للأسلحة للقوات الجوية والبحرية، بالإضافة الى قوات العمليات الخاصة ضد الجيش وفرق المارينز. وقد احتلت رؤية وزير الدفاع الأسبق، دونالد رامسفيلد حول "التحول" مكانها بقوة في المعسكر السابق.

"إذا كان هناك أي عنوان رئيسي تريد الكتابة عنه سنوياً منذ عام 1945 في واشنطن، فهو "أ، الجيش يخسر معركة الميزانية مرة أخرى أمام القوات البحرية"، يقول بيدل.

إنّ رؤية رامسفيلد حول الحرب المستقبلية تضع في حسابها أعداء مستقبليين، كالصين أو كوريا الشمالية بشكل محتمل، في حين أنّ الجيش والمارينز يرون المستقبل في مكافحة التمرد والحرب اللانظامية، يقول بيدل.

وخلال السنوات الست الماضية، تسببت الوقائع على الأرض في العراق وأفغانستان بمراجعة كبيرة لرؤية رامسفيلد حول الحشد التقني العالي، والذي تمثل بإستقالة رامسفيلد الحتمية. إلا أنّ بيدل يعتقد بأنه مهما كانت النتيجة في العراق، فإنّ النقاش سيعود بشكل أكثر وحشية لاحقاً. إنّ إحدى مدارس الفكر الرئيسية ما بعد العراق ستكون بوضع النموذج الأفغاني كنموذج أولي لإستخدام القوة. وتلعب قوات العمليات الخاصة دوراً مركزياً في ذلك النموذج، وهذا يصعب الأمور جداً على الجيش.

كيف سيرهق ذلك ميزانية وزارة الدفاع للعام 2008؟

يقول الخبراء بأن وزير الدفاع الجديد سيركز، على الأرجح، على السياسة العراقية بدلاً من التركيز على تدابير طويلة الأمد وعلى قضايا بنية القوات العسكرية. وفي هذه الأثناء، يقول ثلاثة من القادة الأساسيين للجنة الديمقراطية هم السيناتور كارل ليفن والنائب آيك سكيلتون، وجون مورشا الذي سيقود لجنة المخصصات الدفاعية الفرعية لمجلس النواب. بأنهم يريدون أن يضمنوا تطور الجيش والمارينز العاملين في الخدمة إلى أقصى مدى. ويتوقع ماك أليس أن يشاهد تحركات لمجلس الشيوخ للعمل على جعل الزيادة "المؤقتة" في حجم الجيش من 482,000 إلى 512,000، زيادة دائمة، والتي كان قد فوض مجلس الشيوخ القيام بها بعد هجمات 9/11. وهناك إقتراحات بأن ينمو عدد الجيش لاحقاً بإضافة 6000 إلى 7000 جندي سنوياً، يقول ماك أليس.

إنّ قدرة الجيش على الحصول على أسلحة حديثة في ظل هذه الخطة قد يطرح سؤالاً صعباً. "إلا أنه لا يزال من المرجح أن تزيد ميزانية 2008 الدفاعية التي سيتم بلورتها هذا الشهر، مرة أخرى هذه السنة، يقول الخبراء، حتى لو فشل الكونغرس في فرض بعض البنود في المطلب الإضافي للإنفاق الدفاعي بإعادته إلى إجراءات الميزانية العادية.